

# نظرة في آراء مطروحة للمناقشة (★)

محمد شيت صالح الحياوي

بغداد

إنه يريد أن نسميه (المستقبل) كما فعل الكوفيون وذلك غير صحيح – برأينا – لأن المضارع لا يدل على المستقبل حسب بل يدل على الحاضر أيضاً، فهو ذو زمن لا زمن واحد فلنسمه (الزمني) إذا أردنا الاستبدال.  
إننا نواجهه في انتقاده النحاة لزعمهم أن التسمية كانت السبب في اعراب المضارع ، ولكننا نخالفه ونعتبر المضارع معرباً لأسباب أخرى وليس مبنياً كما يريد أن يستنتج.

أما حججه وتعليلاته التي يعتمد عليها فهي الآتية :

1) المعاني الاعرائية التي تقضي أن تغير أواخر الكلمات في الجملة بمقتضها هي الاستاد والإضافة والمفعولية وما كان من هذا القبيل ، ولا يتحمل هذه المعاني إلا الاسم وحده ولذلك يقول ص 39 (ان الذي يتتحمل هذه المعاني ويغير آخره بحسبها هو الاسم وحده ، وليس للفعل ولا ... على حد تعبيرهم أن تغير أواخرها لأنها لا تحمل شيئاً مما تحمله خالد في الجمل الثلاث . فالغرب إذن من أقسام الكلمة هو الاسم وحده وليس شيء من ... الأفعال ما يمكن أن يكون من قبل المعربات). ويقول : (فعل المستقبل أو يفعل صيغة فعلية ، والفعل لا يتحمل من المعاني الاعرائية شيئاً فهو مبني لا محالة و يجب أن يكون مبنياً).

الدكتور مهدي المخزوبي أستاذ من أساتذة النحو المشهورين في العراق . له جهود تذكر ولا تنكر في نقل المعرف النحوية بأسلوب جيد إلى تلاميذه وطلاب العلم في جامعة بغداد وبعض المجالس ذات العلاقة بهذا الضرب من الاختصاص . وعلى قدر ما قرأت له (ولم أقل إلا القليل) وجدته موقفاً في مهمته وذلك بتبسيط الموضوعات وتزويق الناشئة في دراستها ، كما وجدته موقفاً في اجتهاده في كثير من الأمور الفرعية والقضايا الجانبية التي تقع ضمن دائرة النحو الموروث . ولكنه – والحق يقال – ليس بموقعاً إلا قليلاً إذا حاول التجديد فخرج عن تلك الدائرة وجاوز حدودها وتناول جذور النحو وأنسسه وأركانه تقوياً وبناءً . وسرى مدى صحة قولنا الأخير ودرجة انتظامه على الحقيقة عند استعراضنا وتحليلنا بعنه المؤثر (آراء مطروحة للمناقشة) في مجلة (الجامعة) أي جامعة الموصل – العراق . بالعدد الثاني من سنتها التاسعة حيث نجد ثلاثة قضايا مهمة مبتكرة سنسعها في المخبر اللغوي لكتفها وتقدير قيمتها وتقرير ما فيها من قوة وضعف أو استقامة وانحراف .

## 1 - رأي في مصطلح المضارع

ولرأيه هذا جانبان ، جانب يتعلق بالتسمية فيعرض عليها لينفذ من الاعتراض إلى جانب آخر هو دعوى ان المضارع مبني كله لا معرب فيه ! .

(٥) تعقب على مقال (آراء مطروحة للمناقشة، للدكتور مهدي المخزوبي، المنشور في المجلة الجامعية الموصلية) الذي يلي هذا التعقب مباشرة.

تستطيع أن تتفاهم مع العرب ولكنها أقرب إليهم من غيرها . فما العمل إذا؟ .

لابد والحالة هذه من ايجاد اصطلاح جديد هو كما اقترح (الشعرية) لأنه نحت مبتكر يزيل اصطلاح (السامية) من جهة كما يمنع الالتباس والاختلاط من جهة ثانية ومعناه الاقوام والشعوب (شبه العربية) أو التي سكنت أو هاجرت من (شبه جزيرة العرب) . فإذا قيل : القبائل العربية كان المراد من تكلموا أو يتكلمون العربية . وإذا قيل الشعوب الشعرية كان المقصود العرب وغيرهم من كانوا من أصل واحد وموطن واحد .

3) لا تأثير للادوات المختصة بالمضارع كالنواصب والجوازم في اعرابه . فإن كانت كما ذكر فن المقول أن تنصب ونجزم بدون وجود تلك الادوات ، وهو رأي لا يقبله أحد لأن تطبيقه سيؤدي إلى بللة لسانية وبعثرة فكرية من الصعوبة حصر آثارها الضارة ونتائجها الوخيمة .

4) المضارع يتم بالابهام في الدلالة على الزمان لأنه يستعمل بلفظ واحد للحال والاستقبال . وهذا هو السبب الرئيس في تغييره ! أقول : ليس المضارع من الكلمات الغامضة أو المشوّشة ولا يتم بالابهام . كل ما هناك أن معناه يتحمل زمانين هما الحاضر والآتي كما ان بعض الكلمات غيره تحمل معانٍ مزدوجة أو متعددة ولا تعتبر م晦مة وبالتالي لا يتغير آخرها . فالابهام غير موجود في المضارع وإن وجد فليس هو السبب في التغيير .

5) يزول الابهام ويتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السنين أو سوف . أقول : المضارع دوماً يتحمل زماناً مزدوجاً ، وأما (السين وسوف) فيها اللتان تدلان على المستقبل وبها فحسب ينصرف الذهن إلى أحد زمانين المضارع . فليس هناك ابهام ولا زوال ابهام ، فالمضارع في الجملة لا يتحمل على الأرجح إلا زماناً واحداً من زمانيه ، أما إذا كان وحيداً غير داخل في تركيب ولا علاقة له بجملة فيتحمل الزمانين معًا ان شئت فسرته للحال وإن شئت للمستقبل أو لكليهما .

6) (رفع وحرك آخره بالضمة لتخصص زمانه

وذلك كلام مبتور ناقص فيجب أن يضيف إلى الحالات الثلاث التي ذكرها حالة رابعة أي الجزم وهو من معاني الاعراب أيضاً كما عرف الاعراب بقوله (بيان ما للكلمة في أثناء الجملة من معنى اعرابي أو ما لها من وظيفة لغوية تؤديها) . لأن الذي يتحمل المعاني الاعرابية لا الاسم وحده بل الفعل المضارع أيضاً . ولتسأله عن معنى جملة (وما كان من هذا القبيل) هي يعني الحال والتمييز والمستثنى ... الخ ، فإن كان يعنيها فكيف تكون هذه الموضوعات من قبيل المفعولة ؟ لأنها منصوبة أم لسبب آخر؟؟ أم يعني غيرها ، لا ندري فالقول مهم .

2) بناء الفعل الماضي ، أقول : إن كان الماضي مبنياً فليس بالضرورة أن يكون المضارع كذلك . بناء الماضي لا يستدعي بناء المضارع . إذ لكل طبيعته وقابلته . أما خلو اللغات السامية الأولى من الفعل الماضي فليس بدليل يوجب بناء المضارع ولا أدرى لماذا وجدنا المضارع فيها ولم نجد الماضي ، لأن المنطق اللغوي يدلنا على أسبقية الفعل البسيط وعلى تطوره ربما من حرف إلى حرفين ثلاثة فأربعة .. فالمقول وجود (قتل) قبل (يقتل) ، وبولادة المضارع وهو خطوة تقدمية فن المقول أيضاً أن يتتطور استعماله ويتسع اعرابياً ويتحمل أوجه الاعراب تبعاً لقتضي التعبير الذي هو بدوره ابن الحاجات المتطورة الناتجة عن تطور التفكير واتساع مداه .

ولا يفوتي بهذه المناسبة الاعتراض على مصطلح (السامية) عند مدرسنا بول كراوس ومن جاء بعده أو قبله لأن الاصطلاح - في نظري - غير صحيح علمياً ولا تاريخياً منذ استعمله شولتز الألماني 1781 إذ لم يثبت وجود شعب بهذا الاسم . وقد فطن إلى ذلك بعض الباحثين فاطلق على المجموعة السامية اسم (المجموعة العربية) أو (المجموعة العروبية) لأن أصل جميع القبائل والشعوب هذه كان من شبه الجزيرة العربية . ولكن التسمية الجديدة غير دقيقة أيضاً لأنها تؤدي إلى الخلط والالتباس بين مجموعتين : مجموعة اللغات واللهجات العربية القديمة والحديثة التي تتفاهم مع بعضها بلغة مشتركة هي اللغة العربية ومجموعة اللغات الأخرى التي لا

يسكن آخره أي يبنى على السكون إذا لم يرد به الحال ولا الاستقبال أي في حالتين : (ا) إذا دل على الماضي مثل لم يفعل ، لما يفعل . (ب) إذا لم يدل على زمان أصلاً مثل : ليدخل خالد الصف ، أو لا تدخل يا خالد الصف ، وان يدخل خالد ادخل معه) . وبهذه البدعة الجديدة الأخيرة وفحواها إنكار ادوات الجزم وتأثيرها ، وكل ما هنالك ان المضارع لا يجزم بل يسكن آخره ! ولنسأل الباحث بدورنا ، هل يوجد فعل مضارع عزوم أو ساكن الآخر (مجاراة لتعييره) عدا ما اتصل ببنون النسوة غير الفعل المقترب بلم ولا؟.

ولنا اعتراض آخر على (ما يفعل) فانها لا تدل على الماضي فحسب بل تدل على الحاضر أيضاً فهي ذات معنى مزدوج فلماذا لم يده مبيعاً ولماذا جزم أي سكن آخره ولم ينصب أي يفتح آخره كما في الافعال المبهمة على زعمه؟؟ وما معنى جملة (إذا لم يدل على زمان أصلاً)؟ . لقد ساق لنا ثلاثة أفعال واحد دخل عليه لام الأمر والثاني (لا) النهاية والثالث (إن) الشرطية ، وقال إن هذه الأفعال لا تدل على زمان أصلاً ! وسنجزئه على اخراجه ، ولكننا سنجعل لهازمنا فإذا وقناها وجب أن يزول الجزم (السكون) على زعمه وهذا زلل آخر لأننا نقول ليدخل خالد الصف الآن أو لا تدخل الصف يا خالد بعد ساعة وان يدخل خالد ادخل معه فوراً أو بعد قليل . وهكذا نلاحظ أن الافعال بقيت مجرومة مع دلالتها على الحال أو الاستقبال الأمر الذي يلغى مدعاه . وتعترض أخيراً ونقول : لماذا اختار (إن) دون سواها من ادوات الشرط ؟ لأنها رابطة حسب ؟ الا توجد ادوات شرط جازمة وضعت للزمان تخصيصاً ؟ وهناك أيضاً ادوات شرط تدل افعالها على زمان مفهوم من تركيبها في الجملة وسياق المعنى تجنيها ولم يذكرها لأنها لا تتفق مع نظريتها الخاطئة من مختلف الوجوه .

## 2 - رأي في نون الواقعية والواقعات الآخريات :

والنون عنده أنواع ثلاثة :

1) النون التي تأتي مع الفعل عند اتصاله باء المتكلّم

بالحال وحرك آخره بالفتحة لشخص زمانه بالمستقبل ، وإذا فتح آخره كان للمستقبل وليس في العربية مضارع مفتوح الآخر الا كان مستقبلاً) .

ينقض الجزء الأول من قوله جمل : سأسافر وسوف تساور وهل يعود غداً؟ وينقض الجزء الثاني مثل : أريد أن تسكت حالاً وجيئت لاساعدك الآن وأسرعت كي أنقذك فوراً . وكلها مضارعات مفتوحة الآخر ليست للمستقبل بل للحاضر . وقياساً على رأيه نقول : اخي يساعدني (بالضم) أي في الحاضر ويساعدني (بالفتح) أي في المستقبل . وهذا فساد لغوي غير وارد ولا مقبول . قد يدعى ان المضارع ينصب بعد اذن ، حتى ، اللام ، كي ، أو ، الواو ، الفاء إذا كان مستقبلاً فحسب دعوى غير صحيحة كما رأينا اللام وكيف في الأمثلة السابقة . أما المنصوب بعد اذن وحتى وسائل الادوات الأخرى فهو معنى مختلف عن المرفوع بعدها وهذا لا ينقض تأثير ادوات النصب إذ قد بين النحوة معنى النصب في هذه الادوات وشروطه فلا داعي لاخذ أمثلة الرفع (وهي لمعنى مختلف لمعنى النصب) دليلاً على ابطال تأثير الادوات كلها ابطالاً عاماً ونصف القواعد المقررة من أسمها ! .

7) وجود افعال مضارعة منصوبة بدون اداة ، ونفيها كان بسبب دلالتها على المستقبل ) . أقول : الافعال المضارعة المنصوبة بدون اداة نادرة محدودة فإن صحت روایتها وثبتت كلها فهي شاذة – ولكن قاعدة شاذة – ولا يفاس عليها ، إذ لو قيس عليها لاحتل ميزان الكلام وفسد تركيب الجمل واحتلطا الحابل بالنابل ، إضافة إلى هذا فهي ليست مفتوحة بسبب دلالتها على المستقبل فجملة (مره يمحّرها) مثلاً يمكن أن يضاف إليها كلمة (الآن) أو كلمة (حالاً) لتدل على الحاضر مع بقائها منصوبة . أما الآيات التي فيها مضارع يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب فلكل وجه معناه . وليس المعنى على ما اظن مخصوصاً في المستقبل بل قد يكون المستقبل أحد المعاني التي تحملها بعض الآيات .

8) ليس هنالك ادوات جزم تجزم المفهارات بل

الاسویاء فلا يجذبون حرقاً من لفظ إلا لضرورة تقضيها حالة لغوية جرى الصرف عليها . فلماذا كان المثنى وجمع المذكر السالم الوحيدين اللذين يمحى على الفيهما من القصر أو الحذف ؟ ويقول (ان علامة الشنوة هي الألف وحدها ... وان علامة الجمع في الزيدون والزيدين هي الواو وحدها ، والنون واقية) .

ولنسأله : أين الواو في - الزيدين - مثنى وجماعاً ؟ ولسنا في حاجة إلى جواب لأننا نزد فكرته من أساسها فنقول : إن للمثنى علامتين أصليتين هما الألف أو الباء ومع كل منها علامة فرعية هي النون ، فالنون فيها ليست واقية كما ادعى بل هي حرف مساعد قد يجذب لغرض فيبقى الألف أو الواو أو الباء شاهدة على الشنوة أو الجمع .

أما اعتراضه على النحوة بقوله : (... أما النحوة فقد غيروا يعربون هذه النون بدلاً من الحركة والتنوين اللذين كانوا في الواحد - المتضصب ١/٥) فصحيح ولكنه مفتقر إلى تعليل فحواه عندنا أن النون لا يمكن أن تكون بدلاً من الحركة لأن البديل هو الألف أو الواو في حالة الرفع والباء في غيرها كما لا يمكن أن تكون النون بدلاً من التنوين أيضاً لأن هذه النون باقية في المثنى وجمع المذكر السالم سواء دخلت عليها (أل) أو جرداً منها ! وكذلك قوله (قد يستغنى عن النون والدلالة على الشنوة والجمع باقية ببقاء الألف والواو نحو - كتابي وقلبك وزيدوك وزيديك - أقول معتراضاً أين الواو في الكلمة الأخيرة - ولم يعد للنون وظيفة عند الإضافة) فهو صحيح . أما قوله : (فقد حلّت الباء - باء المتكلم - أو الكاف محلها وابتعدت على مد الألف والواو - أقول مضيقاً والباء - ودلالتها على الشنوة والجمع لأنهما لم تعودا متطرفيهن ولم تفتقر إلى واق ) ، ولعل هذا ما كان يعنيه من كان يسمى هذه النون عادةً - معني الليب ١/٣٨٠) فليس بصحيف أن الباء أو الكاف حل محل النون لأن النون شيء والباء والكاف شيء آخر ، فالنون تمحى أيضاً إذا جاء بعدها اسم ظاهر من جهة ولا تمحى في مثل (ذانك وثانك) من

وهو النوع الوحيد من الوقاية المزعومة المتعارف عليها منذ القدم كاصطلاح تقليدي هو في رأينا غير صحيح ، إذ النون - عندهم - تأتي لوقاية آخر الفعل من الكسر . لكن الفعل قد يكسر أيضاً في بعض الموضع كالقاء الساكنين أو لضرورة الشعر أو باتصاله بباء المؤنة المخاطبة بل قد تمحى الباء نفسها وبقى الكسرة وحدها دالة عليها كما في (لم يقض . لم يرم) .

لقد ضاقت بهم السبل ولم يهتدوا إلى الحقيقة فجاءوا بهذه الحجة الواهية وغاب عنهم أن هذه النون التي زعموا أنها لوقاية هي في الواقع ليست سوى نون الضمير (أنا) قلبت ألفه باء فصار (أني) ثم حذفت همزته فصار (ني) وذلك لكثر الاستعمال منذ أزمان بعيدة تسهيلاً وتخفيفاً . ولازال نظائره مستعملة في بعض العاميات حيث يقال (أني) بمعنى (أنا) .

إذاً فالصواب هو أن نلغى تلك التسمية (الوقاية) وأن نعرب النون وما بعدها ضميراً واحداً حيث تقول في (يكرمني زيد) : - نـي - ضمير للمتكلم في موضع المفعولة .

إذا راجعنا بعض الأمثلة نجد أكثرية العرب قد التزمت النون مع الباء لضمير المتكلم بينما الأقلية ترتكب النون واكفت بالباء وحدها إذ قالت الأولى (إبني ، أنتي ، كأنتي ، لكنني ، لعلني) بينما قالت الثانية (أني ، أنتي ، لكنني ، لعلي) .

(2) النون في المثنى المرفوع وفي جمع المذكر السالم حيث يقول (لقد التزمت العربية هذه النون في المثنى وجمع المذكر السالم لتنـي المد الذي قبلها من القصر أو الحذف) وهو رأي لا يؤيده الاستقراء ولا الواقع لأن كثيراً من الكلمات من أنواع مختلفة فيها مدد وليس بعدها واق مزعوم يقيها القصر أو الحذف ، لأن القصر لا يحصل من تلقاء نفسه ، إذا سبب اخلالاً في الكلمة ومثله الحذف الذي لا يكون اعتباطاً ، فلا نعلم حذفاً منظماً سوى ما كان في المنادى المرخص . وربما وقع الحذف أيضاً عند المبتدئين في النطق أو عند ذوي العاهات اللسانية ، أما

جهة أخرى فلماذا تمحى هذه التون في موضع وتبقى في موضع آخر؟

إن للحذف سبباً ولبقاء سبباً آخر، وكلما أتى في علاقتها بما بها سماء وقاية أي حياة، لأن المثلث أو جمع المذكر السالم إذا ركب مع غيره صار الجزء الأول من المركب مفتقرًا إلى الثاني مسبوكاً معه فكانها كلمة واحدة، وبقاء علامة الثنائية الفرعية في التركيب لا لزوم له لأنها لو بقيت لكان هناك علامتان أو علامة مكررة وهذا مما يسبب إطالة أحرف التركيب ولذلك حذفوا المهم وابقوا الأهم اختصاراً كما يحذفون التنوين لنفس الغرض جرياً على العادة، وكتيجة لما تقدم لم يقولوا : كتاباني ، قلناك ، زيدونك ، زيدينك طبيان المستوصف ، مهندسون الحدائق ، اثنان عشر ، اثنين عشرة ، بل حذفو نوناتها . ولكنهم لمنع الالتباس لا يحذفون هذه التون في (ذانكم وتنكم) لأن التون وإن كانت علامة فرعية كما بينما إلا أنها هنا أقوى في الدلالة على الثنائية من الألف ولذلك بقينا ككلها متلازمتين متكمليتين . والتون التي سماها البعض عاداً كان مصيّباً في التسمية لأنها علامة مهمة لها دلالة كما رأينا ولها وظائف وأغراض أخرى كما سرّى فتسميتها (عاداً) دليل عليه وليس له . وأخير قولنا : لو كانت التون في المثلث أو جمع المذكر السالم للوقاية فلماذا جاءت مكسورة في المثلث مفتوحة في الجمع ولم تأتيا بشكل واحد أليس في هذا شاهد آخر على التفرقة بين علامات كل منها لاختلف مدلوليهما !!

(3) يدعى أن التون في الأفعال المضارعة الخمسة جاءت بعد ألف الائتين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة كي تقي هذه الأحرف الممدودة من القصر أو الحذف أو التخفيف . وهذا الادعاء غير صحيح لأن سائر الممدودات في العربية لا ما ذكره حسب ليست في حاجة إلى شيء اسمه وقاية أو حياة . وقد اجهد نفسه فلم يستطع أن يأتينا إلا بدليل واحد مزعوم لا يقدم ولا يؤخر هو كلمة (أنا) التي قد يحذف ألفها في مثل (ها أنا). وربما كان تفسيرها أنها قد ترد بالألف عند قوم وبدونه

فلا علاقة لها بما أراد . ثم كيف يقول : (إن التون باقية مادام حذفها يؤدي إلى اخلال في المعنى)؟ مع أنها لم تأتِ عنده لمعنى أصلًا . أما قوله (إذا أمن اللبس حذفت ولم يعد لبقائها جدوى وذلك إذا سبقها جازم أو ناصب — أقول عبر عنها بالطريقة التي ادعها في بناء المضارع) فقد استعمل كلمتي جازم وناصب في حين أنكراها في دعاوه السابقة ، ولا أدرى إن كان قوله : (لا يكون الجزم بحذف التون لأن الألف والواو والياء لو قصرت لبقيت الحركة دالة عليها) تعليلاً أم تفسيراً أم شيئاً آخر . ومهما كان غرضه فليس له علاقة باثبات مدعاه .

بني قوله (ولعل من هذا القبيل — أقول : يعني للوقاية — الحقائق التون في بعض هجاجتنا بمستقبلات الأفعال — أقول يعني الأفعال المضارعة — الجوف أو الثلاثية المضافة نحو أقومنَ أردنْ ... الخ وإنما جيء بها في أكبر القلن لشيء ما قبلها من الحذف لأنه ساكن متطرف والصوت إذا تطرف كان عرضة للسقوط مداً كان أم غير مداً ! فما هذا التخريج وكيف يتعرض الصوت إذا تطرف للسقوط مداً كان أم غير مداً ! . فما هذا التخريج وكيف يتعرض الصوت إذا تطرف للسقوط مداً كان أم غير مداً ! . فما هذا التخريج وكيف يتعرض الصوت إذا تطرف للسقوط ولماذا لم يذكر لنا أمثلة على سقوطه ؟؟؟ . أقول : إن لم تلحظ التون أقومنَ أردنْ مثلاً فستصير في رايته أقو ، أقُ ، أَر . فما هذه الاختراعات وأين سنصل ؟؟ المسألة سهلة وواضحة لأن التون استعملها بعض العام باديء ذي بدء في توكيده بعض الأفعال وبتقدم الزمن جرى استعمالها على ألسنتهم عادة سواء أكانت للتوكيد أم لغيره .

ما تقدم يكتنأ أن نحمل ما قلناه في الفقرتين السابقتين (2 ، 3) كما يأتي :

1) تعتبر التون علامة فرعية ، أما الألف والواو والياء فعلامات أصلية .

2) تكون التون مكسورة للثنائية في المثلث بنوعيه (مهندسان ، مهندسين) وفي يفعلان وتفعلان . بينما تكون فتحة للجمع في جمع المذكر السالم بنوعيه (مهندسان ،

هي وقايتها جور الاستعمال وتعرضها للسقوط أو الخذف) غير واقع ولا وارد. أقول : كان القياس سقوط همزة ألف التأنيث المدودة عند اضافتها كسقوط نون المثلثي وجمع المذكر السالم لأن كلتيهما علامة فرعية كما بینا لكن الواقع أن النون هي التي تمحض لأن الحرف الذي قبلها يتحمل حالة الاعراب ، أما الهمزة فلا تسقط لأنها هي تتحمل حالة الاعراب لا غيرها . وفي هذا دليل آخر يبني وجود وقایة وما أشبه .

ودليل آخر نسقه ثبیتاً هو كلمة (الليل) فلو كانت الهمزة فيها لوقایة مزعومة وكانت مرادفة ومطابقة لكلمة (الليل) لفظاً ومعنىًّا ، لأن الأولى – على رأيه – مولودة من الثانية ، ولكن الحقيقة لا تقر بهذا لأنها مختلفتان معنى كما هو مفهوم واضح .

الهمزة الواقعية الثانية كما ادعى هي التي تأتي بعد واو الجماعة في الفعل نحو الحاجج وصلوا . والواو الدالة على الجمع كما ذكر (تمتاز بشيء من الطول فهي ضمة ممطولة كالألف في الليل إذ كانت فتحة ممطولة) وهو قول صحيح . أما قوله (ولابد لهذه الواو من الهمزة بعدها ليس لها المد والمطل ، أو لابد أن تظهر بعدها الهمزة لأن الهمزة إنما تنشأ بقطع صوت المد بعد مطلعه ولذلك رسماً هذه الهمزة الناشطة من مطلع الواو بصورة ألف ، وهذا هو رأي الخليل وتفسيره) . فقول في بجمله غير صحيح لأن المد والمطل حاصل مع الهمزة أو بدونها ، بل أرى المد والمطل أوضح في الواو نطقاً بدون الهمزة لأن الهمزة مع الواو لا مع الألف تقيد الصوت وتختده وتنصف المد والمطل . فإن كان بعض الهمزات (لا الهمزة مطلقاً) ينشأ بقطع صوت المد بعد مطلعه فليس بالضرورة أن تأتي الهمزة بعد واو الجماعة فذلك من باب لزوم ما لا يلزم .

بقيت كتابة الألف بعد واو الجماعة واعتبار أصلها همزة ، وهذا رأي لا أؤمن بصحته فقد قيل في الألف هذه أنها للتفریق بين الاسم والفعل وقيل أنها تقليد موروث وعلى كل قلبيت لها قيمة لأنها حرف يكتب ولا يلفظ ، وأرى أن نستغني عنه كتابة كما اقترح في

مهندسين) وفي يفعلون وتفعلون ، وتكون مفتوحة أيضاً بعد ياء المؤنة المكسورة ما قبلها في تفعلين .

3) تكون النون في الأفعال الخامسة مادة الذكر عوضاً عن الحركة والسكن في (يفعل) أي تمحض النون إذا كان الفعل في حالة نصب أو جزم وبقى في غيرها .

4) تمحض نون المثلثي وجمع المذكر السالم إذا ركبا مع غيرها ، فإن لم يؤمن اللبس بقيت كما في (ذان ، تان ، ذين ، تين) .

5) تعتبر ألف الثنية وواو الجمع وباءهما في الأمثلة السالفة علامات اعرافية أيضاً .

## 2 - الهمزة

ما قلناه عن النون يصدق على الهمزة ، فليست هناك همزة واقية لصوت مد يراد المحافظة على مده ولم تأت مثل هذا الغرض الذي ادعاه . فقوله (وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الألف وحدها) غير صحيح من وجهين لأن هاتين الكلمتين وامثلها تدل على التأنيث بالصيغة من جهة لأنها على وزن فعلاء كما فيها ما اصطلاح على تسميتها بـألف التأنيث المدودة من جهة أخرى . والألف المدودة هذه في الحقيقة علامة مركبة أو علامتان للتأنيث على الأصح ، هما الألف المقصورة وهي علامة أصلية والهمزة وهي علامة فرعية معاونة لأن الثانية في الحقيقة ناتجة عن اشباع المد الذي قبلها أي مولودة من الأولى ، وإنما اختبرت الهمزة لمساعدة الألف المقصورة (المدودة) لأنها أي المقصورة من مخرج متسع لهواء الصوت (وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، الكتاب 2 / 285) فإذا زالت الهمزة أو تغيرت لسبب ما بقيت الألف وهي العلامة الأصلية وحدها شاهدة على التأنيث كما لو حذفت في شعر أو غيره حيث تصرير – صحرا ، حمرا – أو ثبت فتصير صحراءين حمراوين أو نسب إليها فتصير (صحراءوي ، حمراوي) .

وقوله : (تقى الألف المدودة – أقول تقى المقصورة كما شرحنا – القصر أو الحذف . ووظيفة الهمزة بعد الألف

الأربعينات مع احترامي لاجتهد الخليل وتقديرني  
لعقربته .

### 3 - الهماء :

أنكر الباحث مصطلحين صحيحين هما (هماء السكت)  
(ضمير الشأن) وغيرهما إذ ضمها إلى أحرف الواقعية  
المزعومة . والحقيقة أن تسمية الهماء الرائدة التي تلحق أو انحر  
بعض الكلمات تعتبر تسمية دقيقة لأن النهاية منها اشباع  
الصوت إلى آخر حد ممكن لاظهار الكلمة ولا سيما آخرها  
باقصى درجة من الوضوح اللفظي حتى ينقطع صوت  
الناطق ويضطر إلى السكت : فوظيفتها تكبير الصوت  
وتصفيحه لدى السامع ليتبه إلى معناه فيرسم في ذهنه  
بصورة جيدة ، كما أن هذه الهماء قد تفيد الشاعر أحياناً في  
نظم القصيدة وتساعده على التوسع في قافية إذا كان  
روها هاء ساكنة ومتوجه حرية أكثر في اختيار الكلمات  
الخالية من الهماء . ولا ننسى أن الهماء والممزة هما من مخرج  
واحد هو الحلق وإنها أطوع للصوت عند الوقف من  
اخواتها الأربع ، ولذلك كان اختيارها دون سائر أحرف  
الحلق اختياراً طبيعياً لسهولتها وجذارتها لتأدية مهامها  
على الوجه الأكمل . وتظهر الهماء بأوضاع صورتها بعد  
ألف التيبة نحو واممداده ، وازيداته . وليس صحبيحا قوله  
(انها هاء كسرت بها ألف المدودة في آخر المندوب  
لوقايتها القصر ) .

أما قوله : (ولولا هذه الهماء لم يتحقق المد للألف أو  
لم يسلم المطل فيها لأنها وقعت متطرفة وبالتالي حاجة إلى  
مد الألف لاسماع تفجعه أو توجعه فاستعين بالهماء التي هي  
من مخرج الألف وكثيراً ما تبادلا الموضع) فقوله صحيح  
سوى أن الهماء ليست من مخرج الألف بل من مخرج الممزة  
كما ذكرنا . وتعليقه لكلمة (آه) صحيح أيضاً .

بني قوله (وانما تلحق الهماء مثني الاسم وجمعه السالم  
ومثني الفعل وجميعه لأنها تسكن في الوقف فكريها أن  
يسكن ويسكن ما قبله وذلك احتلال به ، الكتاب 2 / 278  
بل ذلك يؤدي إلى أن تتعرض النون للحذف  
لسكونها وتطرفها لأن وقوع الصوت في آخر الكلمة يعرضه  
للتحول أو السقوط – وفي ، علم اللغة ص 277 –  
فابقيت متحركة وكسرت بالهماء الساكنة). فهذا كلام

مغلوط من عدة أوجه ، إذ نفينا وقاية النون كما سبق  
ونفينا وقاية الهماء وهو لايزال متمسكاً بها بل لم تكتفى هنا  
واقية واحدة بل اتبعمها بأخرى ، لأن الواقعيات عنده  
قطار ، فما هذا التعلق بشيء لا وجود له وكيف تسقط  
النون إذا سكتت ومتي كان وقوع الصوت في آخر الكلمة  
يعرضه للسقوط وأي صوت يعني (٩٩٩٩)، كل هذا تمثل  
وتعمل خارج على طبيعة اللغة .

وفي رأيي أن الحال هاء السكت جائز للاغراض مارة  
الذكر وذلك إذا أمن اللبس والاختلاط مع الضمير ، كما  
أني أرى لفظها ثقلياً إذا جاءت بعد ضم أو كسر مثل  
انطلاقته ومعهانه ، ولكنني أراها خفيفة إذا جاءت بعد فتح  
مثل ضرسنة وهلة . ولا يفوتنـي التنبـيـهـ إـلـىـ اـرـتكـبـهـ  
الباحث تقليداً لغيره من القدماء والحدثـيـنـ وـهـوـ اعتـبارـهـ  
(إنـ) حـرـفـ جـوـابـ ، وـخـطـأـ آـخـرـ هوـ اعتـبارـ الـهـاءـ المتـصلـةـ  
بـهـ لـلـوـقـاـيـةـ المـزـعـومـةـ فـيـ الـبـيـتـ المشـهـورـ :

ويقلـنـ شـيـبـ قـدـ عـلـاـ

كـ وـقـدـ كـبـرـتـ فـقـلـتـ إـنـهـ  
بـيـنـاـ الصـوـابـ بـجـيـءـ (إنـ) هـنـاـ وـفـيـ أـيـ مـكـانـ آـخـرـ هـوـ  
لـلـتـوـكـيدـ لـأـغـرـضـ آـخـرـ اـمـ الـهـاءـ فـهـوـ اـسـهـاـ ضـمـيرـ عـاـئـدـ إـلـىـ  
(شـيـبـ). وـخـرـجـاـ مـحـذـوـفـ إـيجـازـاـ لـأـنـ مـفـهـومـ إـذـ المعـنـىـ  
فـقـلـتـ : إـنـ شـيـبـاـ قـدـ عـلـاـنـيـ وـقـدـ كـبـرـتـ . وـشـيـبـ بـهـاـ الـبـيـتـ  
إـذـ قـبـلـ لـكـ : مـاـ أـنـتـ بـأـثـارـيـ وـلـاـ مـؤـرـخـ فـتـحـيـبـ (ماـ) أـوـ  
إـذـ سـلـتـ : هـلـ تـفـضـلـ زـيـداـ أـمـ عـمـراـ فـأـجـبـتـ : (زيـداـ).  
فـلـيـسـ (ماـ) حـرـفـ جـوـابـ وـإـنـماـ هيـ حـرـفـ نـيـ وـارـدـ فيـ  
الـإـجـاـبـةـ وـمـثـلـهـ (زيـداـ) فـقـدـ جـاءـ فـيـ الـإـجـاـبـةـ أـيـضاـ . وـمـنـ  
الـمـيـسـوـرـ اـتـيـانـ أـمـثـلـةـ آـخـرـ .

ولـمـ يـكـفـيـ الـبـاحـثـ بـمـاـ تـقـدـمـ بـلـ أـضـافـ إـلـىـ أـحـرـفـ  
الـوـقـاـيـةـ المـزـعـومـةـ (الـهـاءـ) فـيـ (إنـ) مـنـ جـمـلـةـ (انـهـ قـامـ زـيـدـ)  
كـمـ أـضـافـ إـلـيـهـ (ماـ) فـيـ (انـماـ) مـنـ جـمـلـةـ (انـماـ قـامـ زـيـدـ)  
نـقـلاـ عـنـ (ثـلـبـ) وـالـسـبـ عـنـهـاـ هوـ تـعـذرـ دـخـولـ (إنـ)  
عـلـىـ الـفـعـلـ مـبـاشـرـةـ فـكـانـ الـمـطـلـوبـ هوـ دـخـولـ جـمـيعـ  
الـكـلـمـاتـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ بـعـضـ بـصـورـةـ مـطـلـقـةـ ! .

لـيـسـ بـشـرـطـ أـنـ تـدـخـلـ (إنـ) عـلـىـ الـفـعـلـ لـتـوـكـدـهـ بـلـ  
هـنـاكـ سـبـلـ آـخـرـ لـتـوـكـيـدـهـ . اـمـاـ وـرـوـدـهـاـ فـيـ الـجـمـلـيـنـ  
الـسـالـفـتـيـنـ فـلـيـسـ تـوـكـيـدـاـ لـلـفـعـلـ بـلـ تـوـكـيـدـاـ لـعـنـيـ الـجـمـلـةـ .

ولكنها في الأسماء للدلالة على عدد الفاعلين من جهة وعلى الحالة الاعرافية من جهة أخرى، ومثلها الياء والتون في تفعلين وتفعلن فالناء فيها ضمير الخطاب (لا المخاطبة) والياء في تفعلين علامة أصلية للمؤنة وفاعل أيضاً، أما التون فهي علامة فرعية تدل على الحالة الاعرافية والتون في تفعلين علامة أصلية على المؤنات وفاعل أيضاً. أي أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنين (لا اثنين).

ويصدق ما قلناه على (الرجال جاءوا) و(جاءوا الرجال) فالواو فيها للدلالة على العدد وعلى الفاعل أيضاً (لا العدد وحده) والرجال في كلتا الجملتين فاعل مكرر أيضاً. ولا مانع في نظرنا من تكرار الفاعل كما يتكرر الخبر وغيره. وقياساً على هذا يكون اعراب جميع الآيات والأحاديث والأبيات التي أوردها سواء اتفق النحو معه أو اختلفوا. فلا اعتبار لقول المناطقة إنه لا يجتمع فاعلان في فعل واحد. فالحقيقة إنها قد يشتراكان في فعل أو يكون الفعل مشتركاً بينهما، ووظيفة اللغة ليست فلسفية على كل حال. كما يصدق اعرابنا هذا على (الزيدان قاما) و(قاما الزيدان) فهما جملتان بمعنى واحد بصورة عامة، والأولى اسمية والثانية فعلية لا كلامهما فعلية ولا فرق بينها على رأيه.

وأخيراً فتحن تويده في قوله : (وتبين مما تقدم أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في جميع الحالات أسلوب واسع الطافق في الاستعمال وقد اصطنعه أربع بيات لغوية : بيته هذيل وبيه الحارث بن كعب، وأرد شنوة وبهه طيء، واعتمده كثير من أعلام الدارسين : فإذا أحذنا بهذه اللغة المعتمدة التي رواها الثقات فقد كنا أبطلنا في نحو المناطقة قواعد قامت على اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس وألغينا وجوهاً إعرافية متكلفة). أقول مضيفاً إلى ما رواه الثقات : إن للغة المطابقة أمثلة من القرآن الكريم والحديث الشريف أيضاً كما رأينا، فمن الجائز الحال كما شرح الباحث الفاضل استعمال هذه اللغة واعتبارها فضيحة أيضاً وإن كانت لغة (عدم المطابقة) لهجة قريش هي الغالبة والأكثر استعمالاً لا في القرآن والحديث فحسب بل في سائر المدونات قديماً وحديثاً.

والباء في الأولى ضمير الشأن وهو اصطلاح دقيق إذ يعطي معنى الإبهام والعموم فتأتي الجملة بعده لتوضحه. وكلمة (ما) في الجملة الثانية تفيد المحصر والتعيين بعد التوكيد. ومعنى الجملة هو : ما فعله زيد ان قام فحسب ولم يفعل شيئاً آخر. وعلى هذا يكون اعراب (إن) حرف توكيده والباء ضمير الشأن اسمها وجملة (قام زيد) خبرها.

خلاصة شرحاً ونتيجه تحليلاً فيها تقدم : إننا نخالف الباحث ولا نعرف بوجود أحد حرف للوقاية في العربية. وليس ثمة واقيات ولا أواق ...

3 - رأي في الألف والواو والياء والتون في الفعل ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة وتون النسوة في الأفعال عند الدارسين الأولين هي أحريف وعند سيبويه خاصة إنها أسماء تارة وأحريف تارة أخرى. وعندي النحوة (ولاسيا المتأخرن منهم إنها ضمائر لأنها تقع موقع ما تشير إليه أو تكتفي عنه).

أما رأيه فهي أحريف لا اسماء ولا ضمائر لقوله (ولم تكن اسماء عنده لأنها ليست كالأسماء فليس لها معنى مستقل كما يقال وليس لها بنيه الأسماء لأنها تتألف من صوت واحد). أقول : ما سببه بالضمائر المتصلة للألف والواو والياء والتون ادخلناه في النوع الذي سيناه (أدلة).

ويختلف الباحث أيضاً مع بعض النحوة فلا يعتبر الأحريف الأربع ضمائر لها علاقة بالاعراب كما اعتبرها البعض الآخر من النحوة ولكنه يعتبرها أحريفاً أو علامات تدل على العدد أو النوع حسب ، وهو رأي لا نقره عليه مطلقاً لأننا مع الفريق الثاني من النحوة وإن كنا نختلف معهم في طريقة الاعراب ، قوله (والألف والواو في – الزيدان والزيدون) قول صحيح أما عبارته (لا وظيفة لها في الموضوعين غير الدلالة على الشتية والجمع لكنها في الأفعال للدلالة على عدد الفاعلين . ومثلها الياء والتون في تفعلين وتفعلن ، فالناء فيها ضمير المخاطبة والياء علامة أن المخاطبة واحدة والتون علامة أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنين) فصححها إن الألف والواو لا وظيفة لها في الفعل (لا في الموضوعين) غير الدلالة على عدد الفاعلين